المحاضرة التذكارية
حول الأوضاع العربية والواقع العربي

الأستاذ الدكتور غسان سلامه *

يطيب لي، في خمسينه، أن أحيي معهد البحوث والدراسات العربية، وأن أتمنى له طول العمر وكثرة العطاء وجودة الإسهام. ويسعدني حقا أن تكون إدارة المعهد قد دعتني للمشاركة معها في هذه الذكرى. كيف لا ونحن بضيافة معهد أبي خلدون ساطع الحصري ومحمد شفيق غربال وطه حسين والقادة الآخرين الذين توالوا على إدارته وصولا إلى الصديق العزيز أحمد يوسف أحمد؛ الذي تجمعني به قوة القناعات ويشدني إليه قدم التلاقي ؟

وإن كانت أحوال أمتنا السياسية هي منبع أملنا، ومصدر قلقنا، وجوهر همنا، فنحن نقف هنا في موقع هو بالأساس موقع العلم والبحث والتساؤل. وتقتضي طبيعة المؤسسة التي تجمعنا، كما تفرض علينا الوظيفة التي أنشئ في سبيلها المعهد، نوعا من أنواع الرياضة الذهنية المتعبة، هي رياضة جمعت في مقاربة واحدة، عبر ستة قرون تفصل بينهما، مؤرخنا الأكبر عبد الرحمن ابن خلدون ومؤسس هذا المعهد أبا خلدون ساطع الحصري، فنستحق من سعينا لاقتفاء أثرهما بعضاً من رضىً.

وما يجمع ابن خلدون وأبا خلدون كثير نتعلم منه:

- فلقد أصرّ كلاهما على تجاوز الحدث العابر بهدف سبر أغوار حركية التاريخ البطيئة، المديدة، الفاعلة في العمق، وذلك بتجاوز القشرة السطحية لمجرى الأحداث، وهي قشرة تستوقف الرقيب المتعجل في حين يسعى اللبيب

---

* وزير الثقافة بالجمهورية اللبنانية.

المتفحص لأن ينزعها عن وجه الأخبار المتلاحقة بحثاً عن الأسباب والعلل وعن القواعد البنيوية الثابتة المتحكمة فى الأمور المتحولة. فما توقفا عند حادث بدون السعى لفقه مسبباته، وما لفت انتباههما أمر بدون أن يدفعهما الحرص على الحقيقة إلى التقصى عن ارتباطاته، إن بأمور أخرى طارئة، أو بالعناصر العميقة المكونة لمجرى التاريخ البشرى فى امتداده.

- وجمع ابنَ خلدون وأبا خلدون ثانياً هَمّ التعرّف عن كثب على أحوال الأمة فى امتدادها الجغرافى أيضاً. وكيف لنا أن نكتفى اليوم بالتعويل على الصحف والإذاعات والمحطات الفضائية، ونحن نقبع فى مكاتبنا المهوّاة اصطناعياً وفى منازلنا المريحة، فى حين جاب ابن خلدون أصقاع بلاد العرب كلها أو بالكاد، منطلقاً من مغربها، متنقلا فى أرجاء مشرقها بدون ملل أو كلل، فى أزمنة كان فيها الانتقال على العسر الذى نتصور والسفر على المخاطر التى نعلم؟ وكيف لنا أن نتوهم أننا على دراية بأحوال العرب ونحن جالسون فى أمكنتنا، فى حين كان أبو خلدون نموذجاً فى الإصرار على لمس تلك الأحوال بالعين المجردة وبالأذن المصغية من خلال سيرورة حملته من بغداد إلى عاصمة السلطنة، فدمشق وبيروت وصنعاء وغيرها من عواصم المشرق والمغرب إلى أن استقرت به الهموم فى قاهرة المعز، مؤسساً لهذا المعهد وراعياً لانطلاقه؟

- ونستقى من تجربة ابن خلدون ومن سيرورة أبى خلدون ثالثا سعياً دءوبا، علّنا نصل مجدداً إلى رقيّه، ذلك السعى للتخلى المنهجى عن الأفكار المسبقة وإلى إشاحة النظر عن النظريات المعلبة، وإلى ازدراء الشعارات السائدة، وإلى تجاهل التفسيرات السهلة، بحثاً عن الحقيقة المجردة؛ فلم يخف ابن خلدون لحظة، على امتداد صفحات مقدمته، من التفرد بالرأى ومن الاجتهاد المبدع الحر فى التعليل ومن مخالفة السائد من الأفكار. ولم يتورع أبو خلدون عن تجاهل نوازع حكام عصره، ولا عن تناسى أفكار المثقفين من أبناء جيله، ولا عن طرح الأفكار الجديدة المنيرة. وأتساءل أحياناً إن كان بوسعنا أن

نتوصل إلى حرية التفكير المدهشة التى تميّز كتابة صاحب المقدمة للتاريخ وإلى جرأة الحصرى فى التعبير عن قناعته العميقة فى كل الظروف. لا! لم يكن هذا ولم يكن ذاك ليسعيا إلى التوافق السهل أو ليكتفيا بترداد ما هو معروف ومألوف. فهما شاءا باب الاجتهاد فى الفكر مشرّعاً على كل الإمكانات، وهما أرادا نافذة التحليل والتعليل مفتوحة على كل الاحتمالات. فدعونا نتوقف لحظة لنتساءل هل نحن، على مثالهما، من التحرر والجرأة؟

– ويعلمنا الرجلان رابعاً أن للعلم موقعاً لا تدانيه الدواعى السياسية. فلأهل السياسة دواع لا يقف عندها من جعل من اكتساب العلم، ومن ثم من نشره، هدفاً لحياته. كان ابن خلدون، وبعده أبو خلدون، قارئاً مميزاً لأهداف أهل الحكم فى زمانه ولوسائل سلطتهم. لكنه ما اكتفى بالتوصيف هدفاً لذاته، ولا بالتأريخ السردى مجالاً لعقله المتفحص. كان ينطلق من السلطات القائمة لا لمجرد لحظ وجودها ولوصف طرق استمرارها فحسب، بل كان يسرع فى تجاوز هذا المستوى للتساؤل عن أسباب قيامها وعن سر بقائها وعن الشروط الآيلة إلى انتهائها واندثارها. وفى انتقاله الذهنى من الغابر من الأزمنة إلى ما يمكن استشرافه من المستقبل كان ابن خلدون، وأبو خلدون من بعده، يفصل بحزم وإصرار بين صنع التاريخ وكتابته، وبين ممارسة السياسة والتمرس فى العلم، وفى النهاية، بين صورة الأمور وجوهرها.

– ونتعلم من ابن خلدون، كما نتعلم من أبى خلدون، خامساً أن الهم منحصر أساساً فى أحوالنا، ولكن معالجة ذلك الهم هى بالضرورة بلا حدود. كان ابن خلدون منكباً على فقه أحوال العرب من البدو والحضر، من عاربة ومستعربة؛ من عدنان وقحطان، يتجول فى أمصار بلاد العرب، متعرفاً إياها، متقرباً من أهل السيف ومجادلاً أهل القلم. وكان هم أبى خلدون منصباً على أمة عربية حلم بقيامها، وعمل لنهضتها، واجتهد لتحقيق عزتها بين الأمم. كان همهما عربيا. ولكن أياً منهما لم يعتقد يوماً أن تفسير أحوال العرب أو أن

تصور نهوضهم، يجب أن يكون محصوراً فيما أنتجه العرب أنفسهم من أفكار وقناعات وتفسيرات، أو أن يكون السعى إلى نهضتهم مكتفياً بما يقترحه العرب أنفسهم من سبل ووسائل. لذا كان الرجلان يبحثان أيضاً فى أحوال الأمم الأخرى، وكانا يعملان وفق طرق المقارنة بل والتماثل أحياناً، ولم يتوجس أحدهما من ثم من خشية القفز فوق الحدود الثقافية والحضارية والدينية لطلب العلم ولو فى الصين، وللاقتباس من تجربة الدول والحضارات الأخرى، حتى وإن كان العرب معها على عداء أو خصام. كانت حدود همهما عربية ولكن التواضع الثقافى - بل الأخلاقى - الذى هو شرط للتعلم وللتفكر، كان يدفعهما إلى التطلع شطر العالم الرحب بأسره، للنظر فى أحواله وللتعلم من تحولاته وللاقتباس من أمثولاته. فهل لنا اليوم أن نقتفى، فى هذا الفصل الحازم بين الهم وبين سبل معالجته، أثرهما؟ أم هل ننغلق على أنفسنا فى حين كانا نموذجاً يحتذى فى الانفتاح على الآخر للتفاعل معه بل للتعلم منه؟ وهل يمكن لنا أن نتوهم لحظة أننا قادرون على التأثير فى العالم ونحن نجهل معالمه ونتغاضى عن تطوراته؟ كان همهما عربياً وكان فضولهما عالمياً. فهل ما زال همنا عربياً فعلا وهل مازال فضولنا عالميا؟

هى عِبَر خمس شئت أن أستلهمها من تجربة كبير مؤرخينا ومن سابقة أول مدير لهذا المعهد، علّنا نسترشد بها كلها فنتجاوز الحدث العابر إلى ما هو أعمق فى مسرى التاريخ ومجراه، وعلّنا نضع حداً لاكتفائنا بالمكتوب والمسموع والمرئى فى تعرّف تنشق الحرية مجابهة السائد من الأفكار والدارج من الشعارات، وعلنا نتقن الفصل الحازم بين حسابات السياسة وشروط البحث والدراسة والعلم، وعلنا أخيراً نتأكد من عروبة همنا كما نتأكد من عالمنا سعيا لمعالجة ذلك الهم، فنفصل بوضوح بين عواطف الانتماء وعقلانية التبصر. عِبَر خمس نسترجعها اليوم معاً، ونستلهم منها ونحن بين عواطف الانتماء وعقلانية

التبصر. عِبَر خمس نسترجعها اليوم معاً ونستلهم منها، ونحن لا ندرى حقّا إن كان بوسعنا أن نصل إلى رقى ملهمَيها.

لكن الذكرى، أى ذكرى، وذكرى تأسيس المعهد اليوم بخاصة، تدفع للتذكر؛ والتذكر يثير المشاعر ويدفع بالضرورة نحو المشاعر الوجدانية. كيف لا وعمرى، وعمر الكثيرين فى هذه القاعة، هو عمر المعهد بالضبط أو بالتقريب؟ فكيف لنا أن نتذكر مسيرته بدون أن نسترسل فى البحث عن ماضى ذواتنا، وعمرنا من عمره، والأحداث التى مرت عليه أثرت فينا فكانت طفولته طفولتنا وشبابه شبابنا ورشده رشدنا؟ كيف لا والنظر فى أحوالنا يدفعنا بصورة تلقائية إلى المقارنة بين أحوالنا يوم إنشائه وأحوالنا بعد مُضِىّ خمسين عاماً على ذلك التاريخ؟

فإن نحن استسلمنا للذكرى فللتذكر الذى تستثيره، وللوجدانيات التى تصاحبه، دخلنا، وأحوالنا على ما هى عليه، فى نوع من الحنين إلى ماض مضى فى حين أن الحاجة ماسة إلى استشراف المقبل، ورحنا نندب تعاسة حظنا ونحن نلاحظ تراجعاتنا على غير صعيد بين عامى ١٩٢٥ و ٢٠٠٢م، وذهبنا مذهب المقارنة بين زمن كنا نناضل فيه للوحدة العربية الشاملة وآخر بتنا فيه عاجزين عن الحفاظ على الوحدة الوطنية داخل كل واحد من مجتمعاتنا، وبين زمن كنا نحلم فيه بتحرير كل فلسطين، وآخر بتنا نكاد نكتفى فيه بدولة صغيرة تابعة لغيرنا، وزمن كنا نرى فيه أنفسنا قوة للتغيير والتبديل ضد الأوضاع القائمة التى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وآخر بتنا فيه نرى أمريكا تسعى لتغيير أحوالنا ونحن نتوقف عند تمنى استمرار ما هو قائم، وزمن كنا نحلم فيه بتعليم شبابنا وبناتنا وآخر نعترف فيه بأننا لا نجد لهم عملا لائقاً بعد أن تعلموا، وزمن كنا نبنى فيه الأحلاف مع الدول الفعالة فى العالم وآخر نحن عاجزون فيه عن التحالف حتى مع أنفسنا، وزمن كنا نلاحق فيه

عملاءهم وآخر باتوا يلاحقون فيه علماءنا، وزمن كان الحلم فيه باباً إلى الواقع وآخر بات فيه الحلم نوعاً من الوهم والتخيّل واليوتوبيا.

لغيرى هذه المقارنات الموجعة أحياناً، المبتذلة فى أخرى. وإن نحن تجنبنا المنزلق الوجدانى فلا حاجة للذهاب إلى عكسه، ولتحويل هذه المحاضرة التذكارية إلى جمع ممل من الأرقام والمعطيات الحسابية. فكلنا نتصفح تقارير البنك الدولى بين حين وآخر وبعضنا تصله الكتب السنوية الصادرة عن المؤسسات العربية والدولية، فلا حاجة لاختزال ضرورة التفكير إلى مجرد تجميع مرقم لتغير الأحوال نحو الأفضل أو الأسوأ. ويقينى أن اللجوء إلى لغة التقارير الرقمية هو، فى معظم الأحيان، اختزال للفكر تماماً، مثلما أن الانزلاق فى الوجدانيات ابتذال للمعرفة.

فلا حاجة لهذه أو لتلك، ولا حاجة أيضاً فى هذا المقام إلى "تقرير آخر عن أحوال الأمة"، فلقد تعددت التقارير وتراكمت فوق مكاتبنا، رتيبة فى الإجمال، مجددة فى النادر، مبدعة فى الأندر. فلنضع الوجدان جانباً، ولنحاذر الالتجاء إلى لغة الأرقام، ولنتجنب كتابة تقرير آخر عن الأحوال العامة، ولنبدأ بقراءة بعض التحولات على مستوى النظام الدولى الشامل، علّنا نستخلص منها ما يزيد من تبصرنا وما يحدد لنا بعضاً من معالم سبيلنا.

إننا ننتمى إلى عالم فى تغيّر يزيد سرعة يوماً بعد يوم. لم يكن العالم ساكناً وانتفض فجأة طبعاً، ولا كانت الكرة الأرضية على ثبات فإذا بها تتحول بدون سابق إنذار. لكن العالم يبدو لنا اليوم وكأنه يتغير بوتيرة أسرع وبطريقة أعمق من السابق، ويبدو لنا أيضا وكأنه لم يستقر بعد على حال لها مدى متوقع من الديمومة. لذا فالحيرة تضربنا وتصيب غيرنا أيضاً، لسبب بسيط هو أننا ننطلق فى توقعاتنا من مرحلة هى فى جوهرها انتقالية، متحولة، ونحاول من خلالها أن نتوقع نظاماً دولياً له قدر من الثبات. من هنا تلك النظريات التى

تبدو وكأنها ولدت ميتة؛ وذلك لأن رؤية المستقبل صعبة فعلا، عندما يكون الحاضر على هذه الوتيرة السريعة وعلى هذه النتائج الكبيرة من التحول .

ما العناصر الأكثر وضوحاً لهذا التحول؟ إننى أراها ثلاثة: فى منظومة توزيع القوة أولاً، وفى مدى ترابط العناصر المكونة للنظام العالمى ثانياً، وفى عوامل الاصطفاف السياسى ثالثاً. وسأعالج هذه العناصر الثلاثة تباعاً مع التنبه لبعض إسقاطاتها علينا بوصفنا مجموعة عربية.

***

فى منظومة توزيع القوة أولاً، حصل تحوّل عميق لحق به اختلال واضح فى تركيبة النظام الدولى. وإن شئت التبسيط لقلت، مثل غيرى، إن العالم قد انتقل مع انتهاء الحرب الباردة والتقلص السريع فى وزن روسيا العالمى، من ثنائية القطب إلى أحاديته. لقد انهار الاتحاد السوفيتى ولم تنشأ بعد فى العالم المعاصر قوة تنافس القطب الأمريكى أو تجاريه، وإننى لا أجد شكوكاً عميقة أو مقنعة فى توصيف هذه الحالة، إنما أجد اجتهادات شتى، حيث يبدأ النظر فى مدتها وحدتها وآثارها علينا. كل ذلك يقتضى منا ألا نتوقف عند مجرد توصيف التوزيع الراهن للقوة فى النظام الدولى بل أن نحاول أن نحدد مميزاته بهدف تصور مستقبله، كما علينا أن نتساءل عن نتائج التوزيع الراهن للقوة فى العالم على أوضاعنا العربية بخاصة.

يستوقفنا أولاً فى هذا السياق مدى تأثرنا أساساً بالتحولات العالمية. ويقينى أن هذا التأثر كان ليكون قليلا أو حتى ثانوياً فى حالتين. فلو كانت المنطقة العربية هامشية فى النظام العالمى، فلا هى على موقعها نقطة التقاء قارات ثلاث، ولا هى على المخزون الهائل من النفط المتوافر تحت صحاريها، ولا هى على الجيرة المباشرة مع الكيان الإسرائيلى، لما كان تأثرها بالتحولات العالمية ليكون على المدى والعمق اللذين نعرف؛ لأن القوى الفاعلة ما كانت لتبذل

ذلك الجهد لاستقطابها، وما كانت لتسعى للسيطرة عليها أو فى الأقل للتأثير على أهل الحكم فيها. وبالمقابل لو كان العرب من الوحدة والقوة والمناعة على نحو يسمح لهم بمجاراة الدول القوية الكبيرة لكانوا تمكنوا من جعل التأثير الحتمى للتحولات الدولية عليهم نسبياً، ولكانت قوتهم قد حملتهم على التأثير فى النظام الدولى مبادرة، وعلى الحد من تأثرهم بتحولاته دفاعاً. لكن محنة العرب هى تماماً فى تلك الإشكالية المستمرة القائمة، من جانب، على وجودهم فى موقع حساس بمعطياته الجغرافية والاقتصادية والدينية، ومن جانب آخر، على تواضع عناصر القوة التى بحوزتهم للدفاع عن ذلك الموقع ولتعظيم الفوائد منه. لذلك كان تأثرهم بالحرب الباردة كبيرا يكاد يقترب من تأثر أوربا بها، ونرى تأثرهم بالتحول الجارى نحو أحادية القطب كبيراً أيضاً. والموقع الحساس الذى يكون بحوزة اللاعب الضعيف يتحول بالضرورة من مصدر محتمل للنفوذ إلى عبء سياسى حافظ. وهذا ما يجعلنا نعد منطقتنا بدون مناعة كافية، تخترقها التأثيرات الدولية بسبب حساسيتها كما تخترقها بسبب التشرذم الذى يمنعنا من تحول هذه الحساسية إلى مصدر قوة بدلاً من أن تكون مغناطيساً يستثير رغبة الأقوياء بمد نفوذهم إليها.

والميزة الثانية التى أراها لتوزيع القوة الراهنة فى النظام العالمى تتعلق بمصدر قوة الدولة العظمى الوحيدة. لقد تنوعت مصادر القوة عبر التاريخ، وتعددت مصادر القوة الأمريكية بخاصة، ولا ريب أن الولايات المتحدة هى الدولة الأولى فى مجالات عدة اقتصادية ومالية وتكنولوچية. ويتمتع مجتمعها بقدرة يحسد عليها على اقتباس المفيد والجديد من المجتمعات الأخرى، كما يتمتع بسيولة كبيرة فى الحراك الاجتماعى يجعله قبلة أنظار الملايين من البشر الساعين للهجرة إليه والاندماج فيه. لذا تبدو قوة الولايات المتحدة كاملة، فهى أثينا فى تفوقها العلمى والسياسى والتنظيمى وهى أيضاً إسبرطة فى تفوقها العسكرى، بل إنها كاملة اقتصادياً لدرجة الاكتفاء بسوقها الداخلية بدون

الاعتماد على الصادرات الكثيرة لتعزيز ناتجها القومى. كما تتمكن جامعاتها ومعاهدها العليا التى يفوق عددها أربعة آلاف جامعة ومعهد من استقطاب العقول من كافة أرجاء الأرض، ويهاجر إلى "أوديتها التكنولوچية" الملايين من لندن إلى بنغالور، ومن آسيا إلى أفريقيا.

غير أن هذا الاكتمال فى عناصر القوة ليس مطلقاً. فالقطب الأوحد يشكل ٥ بالمائة من سكان العالم و٢٥ بالمائة من ناتجها الخام، غير أنه يمثل أيضاً ٤٥ بالمائة من إنفاقه العسكرى. لذا فالولايات المتحدة هى الأولى فى لائحة طويلة من المجالات، ولكنها فى المجال العسكرى بخاصة ليست فى وضع التفوق على الآخرين وحسب، إنما فى وضع يشبه وضع الهيمنة، ففى المجال الثقافى قد لا تكون متفوقة على أوربا وقد تتعادل معها فى المجال المالى. ونفوذها الدبلوماسى لا يختلف نوعياً عن نفوذ دول كبيرة أخرى ولو أنه أوسع انتشاراً. ولكن تفوقها العسكرى لا يضاهى على الإطلاق وإنفاقها العسكرى أكبر من إنفاق الدول التسع التى تليها مجتمعة. وهذا ما يجب أن يستوقفنا لأن من له هذا التفوق العسكرى يميل بالطبيعة إلى استعمال السلاح، حاشدا ومن ثم، إلى أقصى الحدود سبل تدخله فى العالم وبخاصة فى منطقتنا.

والميزة التالية التى أراها فى أحادية القطب الراهنة هى تلك المصادفة المثيرة للقلق والقائمة على أن الدولة العظمى الوحيدة فى نظام اليوم هى حليفة إسرائيل الأولى. وتتشابه الدولتان فى اعتمادهما المطلق على الوسيلة العسكرية للدفاع عن الذات كما يتشابهان فى التأثير على الآخرين، والآخرون هم العرب فى أحيان كثيرة. كما يتشابهان فى سعيهما الدائم ترجمة تفوقهما العسكرى إلى تفوق مماثل فى مجالات أخرى سياسية واقتصادية وثقافية، كما يتشابهان فى عجزهما عن إتمام هذه الترجمة فى كثير من الأحيان. فالقوة العسكرية حاسمة فى ساح القتال ولكنها ليست بالضرورة قابلة للتحويل إلى قطاعات

أخرى؛ أى أنها كما يقال بالإنجليزية ليست fungible بالكامل. والانتصار العسكرى الأمريكى فى العراق، إن حصل، لن يسمح لواشنطن بالضرورة أن تترجم فوزها العسكرى المحتمل إلى نوع من الوكالة العامة لإعادة صياغة أمور المنطقة نفطياً وسياسياً وثقافياً، كما لم يتمكن التفوق العسكرى الإسرائيلى سواء من إنهاء المقاومة فى جنوب لبنان أو من فرض تسويته على سوريا أو فى وأد إصرار الفلسطينيين على المطالبة بحقوقهم. أما أن يكون القطب الأوحد فى النظام العالمى الراهن، هو حليف إسرائيل الأول فليس بالأمر الهامشى، على الأقل بالنسبة لنا نحن العرب. صحيح أن الولايات المتحدة تحاول دوماً أن يكون لها حلفاء عرب، وصحيح بالمقابل أن إسرائيل تسعى بدون كلل إلى تنويع علاقاتها الدولية باتجاه أوربا والصين وروسيا والهند وإفريقيا كى لا يكون اعتمادها على واشنطن مطلقاً، لكن علاقة أميركا بإسرائيل من نوعية تختلف عضوياً عن كل علاقات إسرائيل الدولية. ولا ريب أن الانتقال فى توزيع القوة فى النظام الدولى من الثنائية إلى الأحادية ولو غير المطلقة، شكل كسباً هائلا لإسرائيل عرفت بالإجمال كيف تستثمره على حساب العرب. بل إنها تمكنت من جعل الكثيرين يميلون إلى حسبانها، مثلها مثل الغرب إجمالاً وأميركاً بخاصة، طرفاً منتصرا في الحرب الباردة.

والميزة الرابعة فى توزيع القوة الراهن هى فى أن الانتقال من ثنائية القطب إلى أحاديته تم بدون إراقة نقطة دم واحدة. صحيح أن حروباً كثيرة قد نشبت غداة انتهاء الحرب الباردة فى البلقان والقوقاز وأواسط آسيا كما فى إفريقيا بسبب اندثار غطاء الاستقرار النسبى الذى كانت الحرب الباردة تؤمنه لعدد من الحالات الدقيقة فى توازناتها، لاسيما فى يوغوسلافيا السابقة، لكن انتصار الغرب الأطلسى على الشرق السوفيتى لم يكلف سواء المنتصر أو المنهزم أية مواجهة عسكرية. كان السباق عسكرياً بامتياز، ولكن المواجهة كانت

فى مجالات نظم العيش والاقتصاد والسياسة والأفكار، وفى هذه المجالات بوجه خاص انتصر الغرب على الشرق حتى لو كان سباقهما عسكرياً.

ولهذا الأمر نتائج لا تحصى؛ ذلك أن نموذجاً سياسياً اقتصادياً وأيديولوچياً قد انتصر على الآخر. ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يتصور أصحاب النموذج المنتصر أن انتصارهم على النموذج الأقوى المنافس سيجعل العالم بأسره يعترف بتفوقه ويسعى لتبنيه، كما فعلت دول حلف فرصوفيا التى سارعت إلى خصخصة اقتصادها وإلى التحول للنظام السياسى الغربى بل سعت بسرعة مدهشة للالتحاق بالاتحاد الأوربى وبحلف شمال الأطلسى. وبات أرباب القطب الأوحد يتساءلون : لماذا؟ وقد ارتضت موسكو وبراغ وفرصوفيا وبراتيسلافا النموذج الرابح، لماذا لا يهرول الآخرون، كل الآخرين، للاحتذاء بها وللالتحاق بالغرب، لا نفوذاً فحسب وإنما نموذجاً أيضاً؟

وبتنا نسمع الأمريكان يسألوننا يومياً هذا السؤال : لماذا أنتم متلكئون، متحفظون، مترددون؟ بل باتوا يفكرون بالقيام بتغيير أحوالنا عوضاً عنا، فيخبروننا بضرورة تغيير أنظمتنا، وتبديل حكامنا، كما فعل أهل بوخارست وصوفيا من قبلنا. وإن نحن ظللنا فى تلكوئنا، فهم لا يتوانون عن اللجوء إلى قوتهم العسكرية لفرض واقع جديد علينا لا يبدو أننا نصبو بصورة كافية لتحقيقه، كما هم فاعلون فى الأرجح فى أرجائنا، بدءاً بالعراق.

يالها فعلا من مفارقة عجيبة! فقد كنا تعودنا فى شبابنا على حسبان أنفسنا دعاة تغيير وتطوير بل وثورة، وتعودنا على حسبان أمريكا عقبة أمام ذلك التغيير بسبب دعمها المستمر الأوضاع القائمة والأنظمة الموجودة، فإذا بالأيام تنقلب علينا حتى بتنا نرى أمريكا تسعى لتغيير أحوالنا، من هوية حكامنا حتى مضمون مناهجنا الدراسية، فى حين نميل للدفاع عما هو قائم، على علاته التى لا تحصى.

ورأيى أن السبب الأساسى فى هذه المفارقة الغريبة يرجع إلى تمكن الغرب وأميركا بوجه خاص من الانتصار فى الحرب الباردة، لا بفوزها فى السباق العسكرى وحسب، أو بانتصارها فى منازلة مع الشرق، بل فى جعل نموذجها السياسى والاقتصادى والأيديولوچى هو الرابح الأكبر بعد عقود أربعة من الحرب الباردة. لكن ترددنا فى الرضوخ لهذا المنطق يبدو فى الإجمال محرجاً لنا وملتبساً فى نظر الآخرين. وقد يكون فى لاوعينا ما يجعلنا نعتقد أن سحب تجربة الشرق السوفيتى سابقاً على حالتنا مغامرة غير محسوبة بل غير واقعية فى الأساس. فنحن لم نكن طرفا مباشرا فى المنازلة الأيديولوچية الشاملة بين الشرق السوفيتى والغرب الأطلسى حتى نحسب أنفسنا مهزومين بانتهاء الحرب الباردة فيما انتهت إليه. ونحن، من ناحية أخرى، نعلم علم اليقين أن نخب الشرق السوفيتى كانت تعادى الغرب ولكن شعوبه كانت تميل نحوه وتندهش بمنجزاته وتعجب بنظمه وتعد أحزابها الشيوعية عائقاً يعطل مسيرتها للاقتداء به. فنتساءل هل أننا فى المعادلة نفسها فعلاً؟ هل أن حكامنا يعادون الغرب وشعوبنا تصبو للالتحاق به والتشبه به والأخذ بنظمه؟ نتساءل ونعرف فى عميق إدراكنا الجواب، وهو طبعاً لا: لا حكام العرب على عداء عضوى مع الغرب ولا شعوب العرب على إعجاب غير مشروط به. نحن نعلم ذلك ولكن كيف لنا أن نقنع الآخرين به؟ كيف لنا أن نقنع أميركا بأننا لا ننتظر من أساطيلها أن تبادر لتحريرنا من أنظمتنا وحكامنا، وبأننا لن نقول لها، إن قامت بذلك فى بغداد ورام الله وغيرها من الأماكن، شكراً وألف شكر؟ كيف ننجح فى ذلك وإجاباتنا على ضغطها هى على ما نعلم من الإحراج والالتباس والتشوش؟

لست أدرى كم ستطول مدة أحادية القطب الراهنة، بل إنى أقرأ مثلكم توقعات كثيرة متنوعة بل متناقضة فى هذه المسألة. فهناك من يرى أنها

مستمرة لعقود طويلة، وهناك من يرى أن انتهاءها قريب، بل هناك من كتب أنها قد انتهت فعلا. ويقيني أولا أن الانتقال إلى النسق الأحادي في الساحة العالمية قد أثر في أحوالنا كثيراً وبالإجمال سلباً. ويقيني ثانياً أن النسق الأحادي في طبيعته عبر التاريخ وأنه إلى نهاية قريبة أو بعيدة لأن طبيعة النظام الدولي لا تحتمل وجوده لفترة طويلة، فتميل إلى إنتاج أقطاب موازية أو منافسة للقطب الأوحد، ولو بعد حين. ويقيني ثالثاً أن بوسعنا، لو أحْسَنّا التصرف، أن نخفف من حدة تأثرنا بالتطورات العالمية وربما حتى التأثير في مجراها بدلاً من التأثر بها. وهذا ما كانت عليه آمال آبائنا أيام إنشاء هذا المعهد، حين كانت الروح الاستقلالية هي جوهر عقيدتهم، وحين كانت الطموحات الوحدوية ما زالت تلهم مقاربتهم، وحين كانت لديهم ثقة بأنفسهم، ومن ثم بقدرتهم على الانتقال من موضع المتلقي لإشارات الآخرين وضغوطهم إلى موضع الممانعة فالمواجهة.

ويقيني أخيراً هو أن مقاربتنا نحن اليوم لهذه التحولات لا يمكن أن تكتفي بدراسة توزع القوة في النظام العالمي بل عليها أن تهتم أيضاً بالمتغيرات النوعية الحاصلة في طبيعة العلاقات الدولية، فتعالج بشجاعة وحكمة التحديات الأخرى المتأتية لا عن تغيّر معادلة توزيع القوة فقط بل أيضاً تلك الناتجة عن التبدل الحاصل في طبيعة العلاقات بين الدول، وهذا التبدل له اليوم اسم شائع هو العولمة.

والخلط بين الأمرين شائع، وإلى حد ما، فهو مشروع؛ فكثيرون بيننا يمزجون- بوعي أو بغير وعي- بين التحول الاستراتيجي من الثنائية إلى الأحادية وتسارع وتيرة العولمة. وأسباب هذا الخلط كثيرة؛ فالأمران متزامنان إلى حد كبير، والعولمة لم تتسارع في وتيرتها كما تسارعت منذ انتهاء الحرب الباردة. ومن الطبيعي ألا يَعُدّ أي منا هذا التزامن المريب بين السيرورتين نتيجة

صدفة وحسب، بل يمكن القول إن كلا من السيرورتين هى سبب للأخرى؛ فانتصار الغرب فى الحرب الباردة ما كان ليتم لولا تنامى الاعتماد المتبادل بين الدول والقارات، وبالمقابل فإن العولمة ما كانت لتتسارع لولا سقوط حائط برلين ومعه كتلة كبيرة من الحواجز الأيديولوچية والاستراتيچية التى كانت تشكل عوائق أمام حركية العولمة. وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ليعد ثورة تقنيات الاتصال الحديثة هى السبب الأساسى لهزيمة الشرق الشيوعى فى المعركة الأيديولوچية والتكنولوچية والاستراتيچية، وكذلك لتسريع حركة العولمة المالية والاقتصادية والثقافية.

صحيح أن التزامن بين انتصار الغرب الأيديولوچى وتسارع العولمة ليس وليد صدفة، لكن الأمرين، ليسا، كما يرى التبسيطيون، وجهين لعملة واحدة، فكل واحد منهما يساعد الآخر، ولكن هذا لا يعنى أن العولمة هى أحادية القطب أو أن أحادية القطب هى العولمة. فالدولة العظمى قد تجد فى تسريع العولمة كسباً لها على نحو ما كانت إدارة كلنتون تردد باستمرار وتمارس على مدى نحو عقد من الزمن، وهى، على العكس، قد تجد أن العولمة فى الكثير من مظاهرها عقبة أو مصدر أذىً للمصلحة القومية الأمريكية كما تبدو عليه الأمور إجمالاً مع الإدارة الأمريكية الحالية. ولا أعتقد لحظة واحدة أن واشنطن ترى فى العولمة حسنة مطلقة، ولو كان الأمر كذلك لما رأينا تركيزها على إعلاء شأن قوتها، ولا ميلها الظاهر للتفرد فى القرار ولا احتقارها المعلن للمنظمات العالمية، ولا اعتمادها المتجدد على الوسائل، ولا تصعيبها لانتقال الناس نحو أمريكا، ولا رفضها لبروتوكول كيوتو لحماية البيئة، ولا تغليبها القانون الأمريكى على القانون الدولى، ولا ضعف معالجتها الأزمة الاقتصادية الناشبة فى أمريكا، ولا ميلها إلى وضع قيود جديدة على الواردات الأميركية، ولا جنوحها نحو التمسك القوى بهويتها الثقافية بل الدينية. كل هذه الأمثلة لا تشى إطلاقا بأن الإدارة الامريكية الحالية تَعُدّ، كسابقتها، حركة العولمة امتداداً طبيعياً

للنفوذ الأمريكى أو نتيجة إيجابية لانتهاء الحرب الباردة بالضرورة. على العكس من ذلك، تأتينا يومياً من أمريكا بوش إشارات إلى وعى أمريكى جديد بمخاطر العولمة على المصالح الأمريكية، وبضرورة وضع عوائق وحواجز أمام الانتقال الحر للناس وللبضائع وللرساميل عبر الحدود، وهو جوهر حركة العولمة. بل هناك من يجزم بأن الإدارة الحالية تعمل جاهدة لتحقيق إيقاف تدريجى لهذه الحركية لمصلحة تغليب مفاهيم تقليدية؛ مثل المصلحة القومية وميزان القوى والعلاقات التعاقدية الثنائية بين الدول، وتعزيز الوسائل العسكرية فى العلاقات الدولية، وإضعاف مختلف المنظمات الدولية، وكلها مفاهيم لا تتلاءم تماماً مع العولمة كما عرفناها فى العقدين المنصرمين.

ويمكن لأى منا أن يلاحظ، من جانب آخر، أن اندفاع الشركات نحو عولمة رأسمالها وعولمة أسواقها وعولمة مواقع إنتاجها، وهو مؤشر أساسى على تسارع حركية العولمة أو على تباطؤه – أن هذا الاندفاع فى أكثره أوربى وآسيوى أكثر مما هو أمريكى، ولا ريب عندى أن الشركات الكبرى الأوربية والآسيوية معولمة أكثر من الشركات الأمريكية التى يسمح لها اتساع السوق الأمريكية بالبقاء ضمن حدود الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية. وفى حين نرى أن الأوربيين هم فى طليعة المستثمرين فى تركيا أو البرازيل، فإن اندفاع الشركات الأمريكية حتى باتجاه الجار المكسيكى قد تباطأ كثيراً. بل إن مفهوم القلعة المحصنة عسكرياً واقتصادياً لا يبدو أبداً ملائماً لا لليابان ولا للصين ولا لأوربا طبعاً، فى حين أنه يستمر خياراً ثابتاً فى أمريكا يبدو أن الإدارة الحالية لا تنبذه، إن لم تكن تحبذه تماماً.

ولكن ما لنا وللعولمة، خصوصاً إن لم تكن على الارتباط الوثيق الذى يتوهمه بعضها مع الأمركة؟ الحقيقة أننا أضعنا وقتاً ثمينا فى الخلط الخاطىء بين الأمرين، والحقيقة أيضاً أننا اتخذنا فى أحيان كثيرة

مواقـــــف فقهية أو لاهوتية من العولمة، فكان القليل منا يدافع عنها إعجاباً بالغرب بدون دراية عميقة بعناصرها المحركة، والكثير ينبذها لمساوئها التى لا تعد ولا تحصى.

ويقينى أن العولمة هى فى الواقع فرصة ثمينة لنا بقدر ما هى منبع لمخاطر جديدة، ومقاربتنا لها لا يمكن أن تعتمد على القبول أو الرفض؛ فالعولمة حاصلة أمامنا شئنا أم أبينا. ولا يمكن لمقاربتنا أن تعتمد على الانتقائية معياراً وحيداً، كأن نقول : نأخذ من العولمة ما يناسبنا ونرفض ما يؤذينا؛ فالعولمة تقوم أساساً على عناصر ثلاثة :

- **الأول** هو ثورة الاتصالات الهائلة. ولقد أفدنا منها الكثير؛ من الفاكس الذى كان فعالا فى تحريك الانتفاضة الأولى ضد إسرائيل، إلى الفضائيات التى تزايد عددها بصورة سرطانية، إلى الإنترنت الذى أحسنت معارضاتنا استعماله أفضل بكثير من حكوماتنا. هذه الثورة فى الاتصالات أفدنا منها كسائر الشعوب الأخرى؛ لأنها منتجات وتقنيات لا تلبث بعد اختراعها أن تدخل السوق التجارية كغيرها من السلع فتصبح بمتناولنا.

- **والعنصر الثانى** هو الازدياد الكبير فى التبادلات الدولية، بحيث إن معدل ازدياد التجارة الخارجية العالمية فى نصف القرن المنصرم فاق ثلاثة أضعاف معدل نمو الإنتاج، وبات الاعتماد على الأسواق الخارجية أساسياً فى كثير من الاقتصادات الوطنية، كما بات الترابط بين الاقتصادات الوطنية أكثر وثوقاً من أى وقت مضى.

- **أما العنصر الثالث** فى العولمة فهو انتقال الرساميل المالية الكبرى إلى نوع من البداوة، بسبب سهولة تنقلها من بلد إلى آخر، مما يعطى أصحاب هذه الرساميل قدرة غير مسبوقة على التحكم فى مصير مجتمعات بعيدة بأسرها؛ إذ يكفى أن تخرج الرساميل من روسيا أو البرازيل أو قبلهما كوريا، كى

يصاب اقتصادها بعسر شديد، إن لم يكن بأزمة قاتلة. فسيولة الرساميل ليست كسيولة السلع؛ إذ إن الثانية جزء من التجارة العالمية، أما الأولى فهى قاطرة فعالة لها مع السياسة علاقة حميمية مريبة.

إن كانت هذه العناصر الثلاثة هى المكونات الأساسية لحركية العولمة؛ فالأجدر بنا أن ننظر إليها بتمعن وبدون مواقف مسبقة، ففيها ما يفيد شعوباً مثل شعوبنا وفيها ما يضر ويؤذى، لكن الفيصل فى الأمر هو ما نحن عليه حقا، قبل العولمة وخلالها وبعد انتهاء مرحلتها الراهنة؛ إذ إن التاريخ لا يسير بالضرورة نحو مزيد من الاندماج العالمى كما رأينا مع حركة العولمة السابقة التى كانت نتاجاً لثورة المواصلات، مثلما أن العولمة الراهنة نتاج لثورة الاتصالات. فالملاحة البخارية والسكك الحديدية أدت إلى عولمة استمرت من نحو سنة ١٨٨٠م إلى الحرب العالمية الأولى، وثورة الاتصالات الراهنة أدت إلى العولمة الجارية حالياً. وكما انتهت الموجة الأولى بعد حين، قد تتوقف العولمة الراهنة أو تتباطأ هى أيضا، وربما تكون مرحلة تباطؤها قد بدأت فعلاً.

المسألة هى ما نحن عليه حقا، لا ما عليه العولمة، فهى خطر أكيد وهى أيضاً فرصة ثمينة. خذوا الفضائيات مثالاً؛ فالمسألة هنا ليست فى وجودها، فها هى اليوم فى صلب حياتنا اليومية، ولو لم يؤسس العرب فضائياتهم لكان غيرهم قد أوجدها لهم باللغة العربية، فحسناً فعلنا حين استثمرنا فيها. المسألة ليست فى وجودها بل فى كيفية استعمالنا إياها، وهل هى أداة جديدة للتنوير أم سلاح متجدد للشرذمة. هل هى وسيلة لمزيد من الربط بين مشرق العرب ومغربهم أم هى مصدر للتفكير والترفيه الصحى ولمزيد من المعرفة؟ هذا مثال أول لمقولتنا، وهى أن الفضائيات، بوصفها رمزاً ملموساً شائعاً لثورة الاتصالات ولعولمة التواصل، ليست خيراً ولا شراً فى ذاتها بل الخير والشر فى طريقة استعمالنا إياها.

خذوا إنتاج التقنيات مثالاً آخر: إن كان إسهام أى طرف متواضعاً فى الاقتصاد العالمى فقد يتضاعف تواضعه بفعل العولمة أو، على العكس، يتم تصحيحه. أبناؤنا منكبون على الإنترنت، ووزارات الإعلام عندنا تطلق فضائية تلو الأخرى، ولكننا تقنياً فى موقع المستهلك لتلك التقنيات لا فى موقع المنتج لها. فهل نشتم التقنية نفسها أم ننتقد عجزنا عن الانتقال من موقع المتلقى إلى موقع المخترع؟ الواقع أن العولمة، هنا أيضاً، زادت من ضعفنا، على عكس دول أخرى سمحت لها العولمة بتعزيز أوضاعها؛ دول مثل الهند مثلا أو ماليزيا. فإن أنت نظرت فى لائحة الدول الثلاثين المصدرة للمنتجات عالية التقنية لن تجد بلداً عربياً واحداً. لقد نجحنا نجاحاً ملموساً فى مجال محو الأمية؛ إذ سجلت المجموعة العربية أسرع وتيرة فى هذا المجال خلال العقدين المنصرمين، وتقدم معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين بمعدل عال يتجاوز العشرين بالمائة بين سنتى ١٩٧٠ و ٢٠٠٠م، ولكن جهوداً جبارة ما زالت تنتظرنا لاستكمال محو الأمية التقليدية، فى حين أن علينا أن نبدأ من الآن معاً حملة واسعة لمحو الأمية الجديدة؛ أى الأمية الإلكترونية، كى نتحول إلى منتجى تقنيات الاتصال بدلاً من الاكتفاء باستهلاكها.

المثال الثالث هو الرساميل التى باتت، بسبب العولمة، أكثر تداولاً وأسهل انتقالا. نحن لم نعتمد إجمالاً على الرساميل الخارجية الضخمة، ولم نتأثر كثيرا بسيولتها الفائقة حالياً، لا سلباً ولا إيجاباً، ولكن هل أحسنا فعلا الإفادة من العولمة فى إدارة تنقل رساميلنا فى الخارج بالطرق والأساليب نفسها التى لجأ إليها غيرنا؟ وهل حملتنا العولمة المالية فعلا على إعادة بعض هذه الرساميل للإسهام فى تنمية مجتمعاتنا أم أنها دفعتنا بمزيد من القوة نحو إيداعها فى مصارف زيورخ ولندن ونيويورك، أو لتوظيفها فى بلدان العالم كلها سوى بلداننا؟

موجز قولى أن العولمة ليست الأمركة، وأنها فرصة بقدر ما هى خطر، وأن العلة من ثم ليست فيها بل فينا. وإذا كان لا بد من خلاصة لقلت إن ناتج التحول من ثنائية القطب الاستراتيچى إلى أحاديته، كان سلبياً بالنسبة إلى العرب، فى حين أرى أن حركية العولمة فى تداعياتها العربية ما زالت غير واضحة من حيث السلب والإيجاب، وهى تمثل، فى رأيى، خطراً إضافياً على استقلالنا وموقعنا العالمى، بقدر ما هى فرصة لا تعوض لتصحيح ذلك الموقع أو لتعزيز ذاك الاستقلال.

أصل الآن إلى التحول الثالث، وهو يتعلق بقواعد الاصطفاف على الساحة الدولية. لقد تحكم فكر عصر التنوير الأوربى فى قواعد الاصطفاف السياسى، إن على المستوى الداخلى أو على المستوى العالمى خلال القرن الماضى؛ ففكر التنوير الأوربى هو الذى أنتج الأفكار الأساسية التى تم على أساسها التموضع الفكرى والسياسى الفردى أو الجماعى؛ فهو الذى أنتج الفكر القومى، وهو الذى أنتج الفكر الاشتراكى، وهو الذى ألهم أسس القانون الدولى العام ومفهوم المنظمات الدولية.

لقد عشنا نحواً من قرن عصفت به الأيديولوچيا بوصفها محركا أساسيا للاصطفاف السياسى؛ المحلى والدولى. والأيديولوچيا مبنية على فكرة أساسية مفادها أن الخلاف مع الآخر ينبثق من الاختلاف معه فى النظرة إلى الأمور العامة؛ فقد ينتمى اثنان إلى لغة واحدة وثقافة واحدة ودين واحد وعرق واحد، ولكنهما مختلفان فى الرأى. وما هو ضمنى فى الأيديولوچيا هو أن المنشأ غير مهم، وأن العقل هو المرجِّح؛ فقد يتفق أسود مع أبيض على أيديولوچيا واحدة، وقد يلتقى مسلم ومسيحى على الرأى عينه. الجوهر فى الاقتناع مبنى على تحكيم العقل وعلى وعى المصلحة. هكذا صارت الأيديولوچيات هى التعبير السائد، المسيِّس، الفعال، المعبئ لأفكار عصر التنوير، فقامت أحزاب على

تنويعاتها، وقامت النقابات لتعبر مؤسسيا عن اختلاف المصالح فى المجتمع الواحد، ثم أصبحت الأيديولوچيات عالمية فى طموحاتها بل فى مؤسساتها.

لكن تطورا جوهرياً حصل فى العقدين المنصرمين، وضع الأيديولوچيات جانباً إلى حد كبير لصالح التمايزات القائمة على المنشأ؛ على الأصل؛ على الانتماء كما يظهر عند الولادة. وبعدما حاولنا لعقود طويلة إشاحة النظر عن الأصول العرقية والدينية والمذهبية والثقافية، بوصفها عناصر هامشية (بل بائدة) للاصطفاف محلياً وعالمياً، عادت هذه الأصول لتضرب من جديد، ولتثبت قدرة مدهشة على تعبئة الناس وعلى تهميش الرأى والمصلحة والعقل، لصالح معيار غالب إن لم يكن المعيار الأوحد؛ هو معيار الانتماء. هكذا عاد العامل الثقافى (ومنه شكل متفرع هو العامل الدينى) ليقوم بدور أساسى فى عملية الاصطفاف السياسى، بعد أن كان مهمشا فى مرحلة هيمنة الأيديولوچيات. ونحن نرى صور انتصاره المتكررة، إن فى نمو الأصوليات الدينية أو فى تعدد النزاعات العرقية المدمرة (كما فى البلقان وإفريقيا وأواسط آسيا) أو فى استصدار نظريات تقول، على خطى صمويل هنتنجتون، إننا انتقلنا من صراع القبائل إلى صراع الدول، ومن تنافس الدول إلى تنافس الكتل، ومن تنازع الكتل إلى صدام الحضارات. وشيوع هذه التمايزات، كما هو الحال مع انتشار هذه النظريات، مدهش حقاً، على الرغم من أنها خطرة سياسياً (لاسيما على المجتمعات المدنية المركبة، وهى تشكل الأكثرية الكبرى من المجتمعات السياسية فى العالم)، وخاطئة علماً (لأنها تنطلق من فرضية مفادها أن الهوية معطى ثابت، جامد، ومنذ الولادة، فى حين أننا نعلم أن الهوية، أكانت فردية أو جماعية، هى نتاج لعملية تركيب وتفكير مستمرة فى الزمن).

ورافق انتصار العالم الثقافى، المبنى على التمايز بالأصل لا بالرأى، دخول الثقافة الغالب إلى الحركة الاقتصادية بعد أن كانت هامشية فيها. ويقينى أن

القيمة المضافة التى كان الاقتصاد يجنيها من الزراعة، ثم من الصناعة بدءا من القرن الثامن عشر، ومؤخرا من قطاع الخدمات، باتت تأتيه أولا من الخبرات، أى من الثقافة، لذلك لا يفاجأ مراقب مدقق للاقتصاد العالمى إذا رأى أن المنتجات الثقافية الصادرة إما عن قطاع الإلكترونيات المتقدمة، أو عن صناعة الترفيه والمتعة، باتت القطاع الأسرع نمواً فى مختلف البلدان المتقدمة. بل إنه لن يفاجأ إذا لاحظ أن الصادرات الثقافية، من إعلان وإعلام وترفيه وبرامج حاسوب، تشكل بمجموعها البند الأول فى الصادرات البريطانية لهذه السنة، وذلك للمرة الأولى فى التاريخ، والبند الثانى فى صادرات دول متقدمة أخرى.

لذلك نحن اليوم على مفترق طرق نجد فيه الثقافة (من حيث الأصول) العامل الأول فى الاصطفاف السياسى، ونجد فيه الثقافة أيضاً (من حيث هى صناعة منتجة لقيمة مضافة هائلة) فى طليعة القطاعات التنافسية فى الاقتصاد العالمى. ونلمس لمس اليد هنا أثرا متناقضاً للعولمة: فهى تدفع إلى مزيد ومزيد من الاندماج فى القطاعات المالية والاقتصادية والتجارية، كما تدفع إلى مزيد ومزيد من الشرذمة فى القطاعات السياسية والمجتمعية. هذا الأثر المتناقض نعيش يومياً سلبياته، لأننا نميل إلى أن نأخذ منه الشرذمة أولا، فى حين أننا بالأساس مستهلكون لمنتجات ثورة الاتصالات.

لكن وجهى العولمة هذين يصيبان الفكرة العربية التى قام عليها هذا المعهد فى الصميم. لقد عانت الفكرة العربية كثيراً منذ انطلاقها فى أواخر القرن التاسع عشر؛ فهى عانت من نخبويتها المرتبطة بأصولها الفكرية الغربية المنبثقة من عصر التنوير، إزاء تمسك مجتمعاتنا بأفكار واقتناعات أخرى؛ قبلية كانت أم دينية، وعانت لاحقاً من المخططات الخارجية التى عملت تقطيعاً فى جسد الأمة، محولة الحدود النسبية بين الأماكن إلى حدود قانونية

وإلى حواجز شبه مطلقة، فما تمكنت الفكرة العربية، على غرار التركية أو الإيرانية، من أن تتجسد فى دولة واحدة. وإزاء هذه المعضلة قامت غير دولة عربية حديثة بتبنى دور المجسّد شبه المرسل من اللّه للفكرة العربية، فعانت الفكرة العربية من استسهال الأنظمة لاستغلالها لألف مأرب وغاية بعد أن كانت قد عانت من تجاهل الناس، فتم تداولها سلعة سهلة فى السوق السياسية والحزبية، وتم استعمالها غطاء للأنظمة التسلطية حتى بات الحريصون عليها يتمنون لها أن تخرج من التداول السياسى وترتاح من استغلال الحكام إياها، بعد أن كانت أمنيتهم القصوى دخولها فى أذهان الحكام وفى قلوب الناس. والناس، إزاء توالى المصائب التى ضربتها، انصرفوا بدورهم عنها، فعانت الفكرة العربية من عودة الاهتمام بالانتماء الدينى وبمفردات الإيمان والتعبد.

لكن فكرة تصاب تباعاً بأشكال متنوعة من المعاناة: من نخبويتها، ثم من منع القوى الدولية إياها من أن تتجسد، ثم من استغلال عدد من الأنظمة التسلطية مفرداتها إن لم يكن لقيمها، ثم من انصراف الناس عنها لصالح أفكار أخرى يتماهون معها بقدر أكبر من الحماسة - إن فكرة تصاب بكل هذه الأصناف من الظروف المعادية وتبقى حية وتبقى قادرة على أن تجمعنا هنا الآن، لهى فكرة جديرة بأن نتوقف عندها وننظر فى مستقبلها.

دعونى أطرح عليكم فى هذا السياق بعض الأسئلة:

الأول: هل نتخلى اليوم تماماً عن الفكرة القومية فى حين نرى أنها فى أوج انتصارها فى الدولة العظمى؟ ألا تمثل الإدارة الأمريكية الحالية، فى مقاربتها لموقع أمريكا فى العالم وفى تعاملها مع حلفائها كما هو الحال مع خصومها، صورة بالغة الوضوح عن هيمنة الفكر القومى والمصلحة القومية فى حكم الدولة العظمى؟ وهل من المبالغة حسبان انتصار جورج بوش على آل جور

فى انتخابات سنة ٢٠٠٠م الرئاسية فوزاً للتيار القومى على التيارات الفكرية المنبثقة من حركية العولمة؟

سؤال ثان : هل انطفأت جذور الفكرة القومية حقا فى القارة الأوربية التى كانت منبعها الأول؟ لا ريب فى أن عملية بناء الاتحاد الأوربى وتوسعه مؤخراً ليضم عشر دول جديدة، ناهيك عن ترقيه المتسارع لكى يعزز بناءه من خلال عملة موحدة ومشروع سياسة خارجية وسياسة دفاعية موحدتين، كلها عناصر تؤكد تمكن النخب الأوربية، ولو برضى مشوب بقدر لا بأس به من التحفظ داخل الفئات الشعبية الأوربية، من تجاوز الفكرة القومية إلى ما هو أعلى منها وأكثر ملاءمة لتطورات العالم. لكن هذا التجاوز يتم من الدولة – الأمة مثل ألمانيا أو فرنسا أو أيطاليا، إلى ما هو أعلى منها وأوسع وأشمل، فى حين لم تتمكن الفكرة العربية أساساً من أن تتجسد فى دولة – أمة كى تنظر فى إمكان تجاوزها إلى ما هو أعلى وأوسع وأرقى. بل أليس من واجبنا أن نتوقف لحظة أمام البناء الأوربى المتدرج بناءً، المدهش حقا فى تجاوزه تحفظات الكثيرين، وتجاوزه أثقال الماضى، وفى اعتماده حصرا على رؤى نخب تنظر نحو البعيد، ولا نكتفى بالعناصر البارزة للواقع؟ أليس من واجبنا أن نتوقف لحظة أمام بناء أوربى يضم لغات متعددة، إلى درجة أن عدد المترجمين فى مؤسسات الاتحاد يزيد على اثنين من أصل كل خمسة موظفين فيها؟ أوليس من واجبنا أن نتوقف أمام صلابة الثنائى الألمانى – الفرنسى فى عملية البناء هذه بعد أن كان ذاك الثنائى قد تمزق فى حروب ثلاث طاحنة سنة ١٨٧٠م و١٩١٤م و١٩٣٩م، حتى نفهم أن تجنب العودة إلى العداء لا يتم بمجرد الجوار الحسن وإنما بفعل الإرادة البانية لمؤسسات تتجاوز أسباب العداء؟

سؤال ثالث يراودنا : إن كانت العولمة تقضى بمساحة أكثر اتساعا من

التبادل الاقتصادى المميز، فهل يمكننا أن نكتفى بأسواقنا العربية الضحلة، أم أن الحاجة باتت ماسة، أكثر من أى وقت مضى، إلى مستوىً عال من اندماج اقتصاداتنا، كى نتمكن حقا من الإفادة من حركية العولمة إنتاجاً واستهلاكاً؟

وهل نتخلى عن الفكرة العربية لصالح الانتماء الدينى، نحن الذين عجزنا أساسا عن تحرير الفكرة القومية من المفردات الدينية لا بل من المنظومة الذهنية القائمة على الإيمان؟ فتعبير الأمة نفسه أخذناه عن الدين، كما هو الحال مع مفاهيم الإيمان والردة والتحريم ومفهوم الخوارج وغيرها من المفردات التى اقتبسناها من التراث الدينى بدون التساؤل الحقيقى عن مدى ملاءمتها الفكرة العربية التى لا يمكن لها، فى رأيى، أن تعيش وتنمو إذا كان ارتباطها بالنسق الذهنى الدينى على هذا النحو.

لكن حميمية هذه العلاقة بين الفكرة العربية والمنظومة الذهنية الدينية لم تشكل عائقاً على الإطلاق أمام جمال عبد الناصر وأمام زعماء عرب آخرين، فتمكنوا من تغليب رابطة المصلحة العقلانية على رابطة الدين التقليدية. فهل أخطأ عبد الناصر حقا حين دافع عن المطران مكاريوس المسيحى ضد تركيا الإسلامية؟ وهل أخطأ عندما اقترب من نهرو الهندوسى على حساب باكستان الإسلامية؟ وهل كان عبد الناصر ليندفع باسم الرابطة الدينية فى حرب المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفيتى بعد سنة ١٩٨٠م؟ هذه خيارات طليعية تمثل خروجاً واضحاً من منطق الرابطة الدينية إلى منطق حسابات المصلحة القومية. هل كان كل ذلك شططاً أم أنها أمثلة على أنه من غير العقلانى السير، كما هى الحال فى غير موقع، فى عملية توفيق كاذبة هشة، بين الفكرة العربية والرابطة الدينية؟ فالأولى تقوم على تقديم المصلحة والثانية على تعظيم مفهوم الأصول.

لقد عانت الفكرة العربية كثيراً فى الماضى ستعانى، بالإضافة إلى كل ما سبق، من تحديات جديدة ترتبط بالتحولات الجارية. لكن التحدى الأكبر يكمن فى يقينى فى ذلك التناقض الصارخ الذى انزلقنا إليه، غير مدركين لخطورته، بين الفكرة العربية والفكرة الديمقراطية، حتى بات السؤال مشروعاً : هل يمكن للعراق أن يبقى عربياً إذا ما شنت الدولة العظمى حربها هذه وقضت على نظامه الحالى ؟ وهل يمكن للسودان أن يبقى عربياً إذا تمكنت الحكومة والمعارضة من التوصل معاً إلى اتفاق رضائى يعيد بناء الدولة حقا على أساس فيدرالى ؟ وهل يمكن للجزائر حقا أن تبقى عربية إذا تم الاعتراف الحقيقى بلغة القبائل ؟ بل هل يمكن لدويلات الخليج أن تبقى عربية إن فرضت الأكثريات الوافدة عليها نفسها بوصفها عنصرا سكانيا دائما ثابتا حائزا الجنسية ؟

هذه الأسئلة - على وجه الخصوص مقلقة؛ لأنها تذكرنا بأن عجز الفكرة العربية عن أن تكون فى جوهرها ديمقراطية قابلة التعدد الدينى واللغوى، وقادرة على احتوائه - جعلها فى تصادم مباشر، عبر تاريخها، مع الأسس البسيطة للفكرة الديمقراطية، ومن ثم جعلها عرضة للانتقاد العنيف، بل للنبذ المطلق، من جانب القوى الأكثر تمسكاً بالديمقراطية داخل مجتمعاتنا، بل بتنا نفجع كل يوم فى بلدنا لبنان بمن يقول لنا إن لبنان كلما تعرّب خطوة قلت الحريات فيه خطوتين. وهى معادلة موجعة؛ لأنها ليست بالضرورة بعيدة عن الحقيقة، لذا فإن كان لدينا مشروع لإحياء الفكرة العربية علينا أولا أن نصالحها مع الديمقراطية، فالفكرتان كانتا على خصام عميق فى نصف القرن المنصرم، ومازالتا كذلك إلى حد بعيد.

ويقينى أنه علينا أيضاً أن نصالح الفكرة العربية مع الليبرالية. لقد ضاق صدرنا حقا، فهل يعقل أن يمنعنا الفكر التحريمى الطاغى من أن نشاهد القبلة الحرة التى تبادلها عبد الحليم حافظ ولبنى عبد العزيز فى "الوسادة الخالية" ؟

هل صار ممنوعاً أن نرى فى عام ٢٠٠٢م ما أنتج فى مصر نفسها سنة ١٩٥٧م؟ وهل صار ممنوعاً علينا أن نقرأ فى كتب جبران خليل جبران؟ أين أبناء الفكرة العربية من هذا الانحسار الواسع فى الذهنية الليبرالية؟ هل تميز القوميون بكلام مختلف يدافع على الأقل عن الليبرالية الاجتماعية والأخلاقية التى ميزت موقف الأنظمة التى كانت قد تبنت القومية العربية وسمحت لا بإنتاج فيلم "الوسادة الخالية" فحسب، بل قامت بتمويله؟ أم أن المثقفين القوميين ضربتهم انتهازية التقرب غير المشروط مع أصناف الفكر التحريمى، فتخلوا دون وجل عن أفكارهم الليبرالية وبات الحجاب يعجبهم على وجوه نسائهم، وبات فيلم من الخمسينيات يزعجهم، وبات السكوت على التلقائية فى التحريم الاجتماعى يريحهم ؟

لذا، إن كنا فعلاً متمسكين بالفكرة التى قام عليها هذا المعهد، علينا أن نقرر بوضوح أن مصيرها مشروط بتعلقنا الصادق بالحداثة، لا بمنتجاتها التقنية فحسب، بل أيضاً وأساساً بمنظومة القيم الفكرية، بل الأخلاقية، التى سمحت بانطلاقها. ومصيرها مشروط، ثانيا، بإصرارنا على تزويجها، بعد تنافر طويل ودامٍ، مع الفكرة الديمقراطية، التى بدت للكثيرين ومازالت تبدو اليوم وكأنها خصمها اللدود، بدلا من أن تكون رديفها وحليفها. ومصيرها مشروط، ثالثاً، بعزمنا على مصالحتها مع عناصر الليبرالية الاجتماعية والثقافية التى كانت فى تصاعد مستمر خلال العقود السبعة الأولى من القرن العشرين، قبل أن يوقف نمو الفكر التحريمى انطلاقتها. وفى هذا السياق بالذات، بل فى جوهره تماماً، دعونى أبوح لكم بأننى نظرت فى تشكيل الوفود العربية المشاركة فى قمة بيروت العربية الأخيرة، ولم أر وجهاً نسائياً واحدا، فتساءلت: كيف تكون جامعة العرب جامعة لهم، ونصف العرب خارجها؟